مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

خيارات العراق الإستراتيجية في علاقاته مع الولايات المتحدة:
دراسة تحليلية في ضوء إنهاء مهمة "الحل المتأصل"

د. عامر عبد رسن الموسوي

تنويه

ان كل الاراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

مقالات RCD

خيارات العراق الإستراتيجية في علاقاته مع الولايات المتحدة:
دراسة تحليلية في ضوء إنهاء مهمة "الحل المتأصل"

د. عامر عبد رسن الموسوي
نائب رئيس هيأة مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية

السياق التاريخي والتحولات الراهنة:

منذ العام 2003، مرّ العراق بتحولات سياسية وأمنية ضخمة منها الاحتلال الأميركي، وسقوط نظام حزب البعث البائد، والتغيرات الديموغرافية، والصراعات الطائفية، وكذلك ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ثم إعادة القضاء عليه بقيادة التحالف الدولي بمساندة القوات العراقية. تحدثت مراحل كثيرة عن الوجود الأميركي، سواء كان حضوراً عسكرياً مباشراً أم من خلال الدعم الاستخباري، والتدريبي، والمالي.

في السنوات الأخيرة بدأ الحديث بشكل مُجّدٍ عن إعادة النظر في طبيعة هذا الوجود، خاصة بعد إعلان واشنطن وبغداد عن خطط لإنهاء مهمة OIR في العراق، وتحويلها إلى علاقة أمنية ثنائية أكثر تحديداً. هذا التحول لا يحدث بمعزل عن الضغوط الإقليمية، التقلبات في السياسة الأميركية، والرغبة العراقية في استعادة السيادة الكاملة والتقليل من الاعتماد الأمني الخارجي.

ولا نغفل أن تصويت مجلس الشيوخ الأميركي على إلغاء تفويض استخدام القوة العسكرية في العراق من دون الرجوع للرئيس أثار نقاشاً واسعاً داخل العراق وخارجه. القرار يُقرأ على مستويين متباينين: الأول إيجابي من زاوية السيادة العراقية، والثاني سلبي من حيث التداعيات الأمنية والسياسية التي قد تنجم عنه.

العراق الآن يمرّ بإعادة ترتيب داخلي بعد الانتخابات، بتنافس بين الكتل السياسية، بضغط شعبي لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والخدمية، وبآمال عالية في الاستقرار والتنمية. كذلك، البيئة الإقليمية متوترة، من جهة إيران والقوى المرتبطة بها، ومن جهة التنافس الأميركي الروسي والصيني على التأثير الاقتصادي والطاقة.

أهمية إنهاء مهمة الحل المتأصل OIR: أول ما يلفت النظر أن القرار يمثل خطوة رمزية مهمة في إعادة الاعتبار لسيادة العراق. فبعد عقدين من سقوط النظام حزب البعث البائد، لم يعد العراق ساحة مفتوحة للتدخلات العسكرية الأميركية المباشرة. هذا يعكس تحوّلاً في رؤية واشنطن التي باتت تدرك أن شرعية أي تحرك عسكري لم تعد ممكنة من دون مسار مؤسسي معقد، يحدّ من نزعة استخدام القوة بشكل فردي. وانتهاء مهمة OIR في أيلول / سبتمبر يمثل حدثاً رمزيّاً وإستراتيجياً متعدد الأبعاد:

رمزية السيادة: إنسحاب أو تقليص التواجد العسكري الأميركي يعطي رسالة داخلية وخارجية بأن العراق قادر على إدارة أمنه، وأن وجود القوى الأجنبية سيرتبط بدعوة رسمية وبإطار قانوني مؤسسي.

تحول في طبيعة العلاقة الأمنية: من مهمة عسكرية مشتركة ضمن تحالف دولي واسع النطاق بمخططات قتالية إلى علاقة ثنائية أكثر تحديداً، تتركز على التدريب، والجهد الاستخباري، وتبادل المعلومات. هذا التحول يُلزم العراق بأن يكون مستعداً أمنياً وفنياً وسياسياً.

فرصة لإعادة التوازن الداخلي: بتقليص التبعية الأمنية، يمكن للعراق أن يُعزز من وحدته الداخلية، يعيد دمج القوى الأمنية، يُقلل من النفوذ غير الرسمي للفصائل المسلحة، ويُعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة. إذ أن القرار يبعث برسالة طمأنة إلى الداخل العراقي بأن البلاد لم تعد تحت وطأة قرارات عسكرية مباغتة، وهو ما يعزز ثقة الشارع العراقي بأن الدولة قادرة على إدارة شؤونها بعيداً عن سطوة الخارج.

حرية سياسية ودبلوماسية أكبر: إنهاء التفويض العسكري المفتوح أمام الولايات المتحدة يقلل من الخلافات حول وجود الأجنبي في السياسات الداخلية، مما يُسهم في تقليل الاحتقان السياسي المجتمعي، ويمكن للعراق أن يُمارس دبلوماسية أكثر مرونة مع محيطه الإقليمي. إذ يتيح للعراق هامشاً أكبر لإعادة التموضع في علاقاته مع الجوار، والتعامل بندية أكبر مع اللاعبين الدوليين.

مكاسب السيادة ونتائج القرار عملياً:

يمثل القرار الأميركي فرصة تاريخية للعراق لكي يثبت أنه لم يعد رهينة التدخلات الخارجية، لكنه في الوقت نفسه اختبار حقيقي لمدى قدرة الدولة على حماية أمنها وتعزيز مؤسساتها السيادية من خلال هذه المحاور التالية:

أ. داخلية: تعزيز الشرعية والمساءلة

الشرعية السياسية: القرار يُحقق مطلباً شعبيّاً طالما ارتبط بوجود القوات الأجنبية في العراق، ولديه بعد وطني واسع يدعو إلى استقلال القرار.

المساءلة القانونية: يقلّل من احتمالية حدوث عمليات عسكرية أو هجمات دون الرجوع إلى مؤسسات الدولة العراقية، مع هيئة رقابية تشاركها في القرارات الأمنية.

إشاعة الثقة بين السلطات: بين الحكومة، البرلمان، القوات المسلحة، ومختلف المكونات الاجتماعية، حيث يُظهِر أن السيادة ليست شعاراً بل ممارسة.

ب. على المستوى الإقليمي والدولي

تحسين الموقف التفاوضي للعراق مع الدول الكبرى: حين يُظهر أن وجوده تابع لإرادته، وفي إطار القانون، يكون شريكاً لا طرفاً خاضعاً أو تابعاً.

جذب استثمارات إستراتيجية: المستثمرون الأجانب، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية، ينظرون إلى الاستقرار القانوني والسياسي، وإلى أن الدولة تمتلك القدرة على حماية استثماراتها؛ وجود تفاهمات أمنية واضحة مع الولايات المتحدة يُسهِّل هذا الأمر.

تنويع العلاقات الدولية: مع تحوّل العلاقة الأمنية من الوجود العسكري إلى الشراكة، يُصبح العراق أكثر قدرة على إقامة علاقات متعددة الأطراف مع دول الجوار، الاتحاد الأوروبي، وآسيا، دون أن يُفهم وجوده الأمني من طرف ثالث كمَدَّخل للنفوذ المباشر.

ج. في مجال الطاقة والتنمية

مشروعات الغاز والطاقة المتجددة: العراق بدأ يشهد تحركاً نحو استغلال الغاز المصاحب المحترق flare gas وتحويله إلى طاقة، ومشروعات شمسية وكهربائية. مثلاً، مشروع TotalEnergies الذي بدأ إنشاء محطة لمعالجة الغاز في البصرة، ومحطة شمسية بقدرة 1 جيجاوات.

تقليل الاعتماد على إيران: بعض مصادر الكهرباء والغاز تستورد من إيران؛ لكن هناك توجه لتقليل هذا الاعتماد عبر التوليد المحلي وتحديث البنية التحتية.

تحسين مناخ الاستثمار من خلال مؤسسات مثل "صندوق العراق للتنمية" الذي تأسّس لتعزيز الاستثمار الأجنبي وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

التحديات والمخاطر المحتملة:

لا بد من التشديد على أن المكاسب ليست مضمونة، وأن العراق أمام مجموعة من المخاطر التي إن لم تُدار بحكمة قد تُقلب المعادلة.

أ. أمنية: لا يخلو القرار من سلبيات وتحديات. فقد يُفهم إقليمياً وكأن الولايات المتحدة بصدد تقليص مظلتها الأمنية في العراق، وهو ما قد يشجع بعض الفاعلين غير الحكوميين أو القوى الإقليمية على توسيع نفوذهم، ما لم تُظهر الدولة العراقية قدرة رادعة وفاعلة. وكذلك يجب عطف النظر الى:

1. **فراغ استخباري أو تدخلي:** إنهاء OIR قد يعني تقليصاً في قدرات المراقبة، الدعم اللوجستي، الجهود الاستخباراتية المشتركة؛ وهذا يمكن أن يقدم فرصة لخلايا داعش النائمة. وعلى هذا الأساس المجلس الأطلسي Atlantic Council يحذّر من تكرار سيناريو ما بعد 2011 إذا لم تُدار العملية بشكل تدريجي ومنظم.
2. **تحديات حدودية وإقليمية:** التوترات مع سوريا، وجود تهديدات عبر الحدود، وتأثير النزاعات الإقليمية، كل ذلك قد ينعكس على الأمن الداخلي.
3. **قوة الميليشيات غير النظامية:** ما زالت بعض الفصائل المسلحة تعمل بقوة وتأثير، بعضُها ذو ارتباطات إقليمية. إذا لم يتم دمجها رسمياً أو إخضاعها للرقابة المدنية، قد تستفيد من انحسار النفوذ الأميركي لتوسيع تحركاتها.

ب. سياسية: إن بطء آلية التدخل الأميركي بعد هذا القرار قد يترك العراق مكشوفاً في لحظات حرجة، وهنا يبرز خطر أن يُستغل القرار سياسياً من بعض القوى الداخلية لتكريس سردية "خروج أميركا"، ما يفتح الباب لزيادة التدخلات الخارجية المنافسة. خصوصاً إذا تصاعدت تهديدات الإرهاب أو التوترات مع قوى إقليمية. وعليه يتحتم التفكير الجدي بالمحاور التالية:

1. عدم الاستقرار الداخلي: قد تُستخدم فكرة "خروج أميركا" كورقة سياسية من بعض القوى التي تنافس على السلطة، لتغذية السرديات المناهضة للخارج، مما يُسهم في المزيد من الانقسامات والطائفية.

2. خطر التوظيف السياسي للقرار: حيث قد يُستغل القرار لاتهام الحكومة بالتقصير في الأمن، أو لتغذية شعور المؤسسة الأمنية بأن الدعم الخارجي غير مضمون، مما يؤدي إلى ضعف الأداء أو فساد أو ضعف الانضباط.

ج. اقتصادية: إن تراجع الغطاء العسكري والسياسي الأميركي قد يؤثر في ثقة بعض الشركات الغربية والمستثمرين الكبار، ممن يرون في العراق بيئة غير مستقرة. على الصعيد الاقتصادي، وهذا يفرض على بغداد مسؤولية مضاعفة لطمأنة الشركاء الاقتصاديين وتأكيد قدرتها على حماية الاستثمارات.

1. تذبذب المستثمرين: الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى استقرار أمني وسياسي. إذا شعر المستثمر بأن هناك مخاطرة أمنية أو أن الدولة غير قادرة على حماية ممتلكاته، فسوف يتردد.

2. بنية تحتية مهترئة ومحدودة: الكهرباء، الغاز، النقل، المياه – كلها قطاعات تحتاج لإصلاح عميق وكلفة عالية. استمرار التقصير يمكن أن يُقوّض النمو، ويعميق الشكاوى الشعبية.

3. الاعتماد على النفط وحده: حتى مع مشاريع الغاز والطاقة المتجددة، ما زال النفط يشكّل الجزء الأكبر من الإيرادات، وهذه نقطة ضعف إذا انخفضت الأسعار أو فرضت قيود بيئية دولية.

تحليل واقع الطاقة والاستثمارات في العراق:

أ. الطاقة التقليدية والنفط

1. العراق واحد من أكبر منتجي النفط في العالم، وتطوير الحقول النفطية الكبرى وتحسين الإنتاجية ما زال يشكل مركز الثقل في الاقتصاد.

2. لكنه يواجه تحديات تقنية وإدارية؛ إنتاج النفط يحتاج إلى استثمارات ضخمة في الاستخراج، المصافي، النقل؛ كذلك قضايا مثل تسريب النفط، الفساد، تآكل البنية التحتية، وتفاوت الأجور.

ب. الغاز والكهرباء والطاقة المتجددة

1. الغاز المصاحب المحترقFlared Gas كثير في الحقول النفطية؛ هو مصدر ضائع للطاقة، وعبء بيئي، وفرصة اقتصادية كبيرة إذا ما استُثمر. مشروع TotalEnergies- ArtawiGas25 أحد الأمثلة، حيث سيعالج الغاز ويوفر كهرباء بعدد من المنازل.
2. **الكهرباء:** نقص مستمر خاصة في الصيف، انقطاع متكرر، تأثر بإمدادات الغاز والكهرباء من الخارج، كإيران.
3. **الطاقة المتجددة:** المشاريع لا تزال في بداياتها، لكن هناك رغبة في الدولة لجذب الشركات العالمية، تحسين التشريعات، وضمان عوائد استثمارية.

ج. الاستثمار والتنمية الاقتصادية

1. صندوق العراق للتنمية Iraq Development Fund تأسس في أغسطس 2023، ويعمل كآلية لتجميع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية، وإطلاق مشاريع تنموية. حتى الآن جذب نحو سبع مليارات دولار كاستثمارات مباشرة من دول متعددة.
2. **بيئة الاستثمار:** رغم الجهود، العراق لا يزال يعاني من رادع الاستثمار كالبيروقراطية، ومسائل متعلقة بالشفافية القانونية، وإدارة المخاطر الأمنية، التأخر في أداء الحكومة والخدمات. تقرير Investment Climate Statement الأميركي يشير إلى هذه النقاط.

الرؤية الإستراتيجية للعلاقة العراقية-الأمريكية:

المجالات ذات الأولوية: استناداً إلى تحليلات المجلس الأطلسي وغيرها من الدراسات، الرؤية المستقبلية للعراق يجب أن ترتكز على أطر محددة في:

ت	دور الولايات المتحدة المتوقع	الأهداف	المجال
1	تقديم خبرات في التدريب، تبادل استخبارات، دعم تقني، التعاون في مكافحة الإرهاب عبر الحدود، ضمان انتقال تدريجي دون مفاجآت أمنية	ضمان استقرار دائم، منع عودة داعش، تقوية القوات المسلحة، توحيدها، ودمج الفصائل المسلحة ضمن دولة القانون	الأمن & مكافحة الإرهاب
2	شراكة تقنية مع شركات أميركية، نقل تكنولوجيا، ضمان حقوق المستثمرين الأميركيين والعراقيين، مقاومة الفساد وتحسين إدارة الحقول	زيادة إنتاج النفط بطريقة مستدامة، الاستفادة من الغاز المحترق، التوسع في الغاز غير المرتبط بالنفط non-associat- ed gas، تعظيم الشفافية في العقود	الطاقة التقليدية وتنمية النفط والغاز

3	مشاركة في التمويل الدولي للمشاريع الخضراء، تقديم خبرات فنية، دعم تمويلات بضمانات، إشراك المستثمرين الغربيين	بناء مصادر طاقة بديلة (شمسية، ريحية، هيدروجين)، تقليل الاعتماد على الوقود المتهالك، تحسين الشبكة الكهربائية	الطاقة المتجددة والاستدامة
4	استقطاب استثمارات أميركية/عالمية، مشاريع بنية تحتية مشتركة، تمويل ميسّر، دعم تقني للتخطيط والحوكمة	تحسين النقل، المياه، الصحة، التعليم، الخدمات البلدية؛ الربط اللوجستي الإقليمي؛ تنمية المناطق المهمشة	البنية التحتية والتنمية الاقتصادية
5	دعم مؤسسات المجتمع المدني، برامج تدريب قضائية، المعونة التقنية في بناء التشريعات، المراقبة الدولية للشفافية	مكافحة الفساد، تحسين المحاكم، العدالة، مراقبة النزاهة في العقود والموازنات، استقلال السلطات؛ المساواة بين المكونات الاجتماعية	حوكمة، شفافية، مؤسسات دولة القانون

خطة عمل متكاملة للعراق في العقد القادم (2025-2035):

فيما يلي اقتراح لخطة عمل مفصلة، زمنية، قابلة للتنفيذ، تُرشد بغداد في استثمار قرار الكونغرس الأميركي والتحول بعد OIR إلى بناء دولة قوية، مستقرة، وذات تأثير إقليمي.

ت	مؤشرات الأداء	الإجراءات المقترحة	الأهداف الرئيسة	المرحلة الزمنية
1	مؤشرات: نسبة الغاز المعالج من الغاز المحترق؛ عدد ساعات التغذية الكهربائية اليومية؛ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الموقَّعة والمنفَّذة؛ تصنيف العراق في مؤشرات الشفافية والاستثمار العالمي؛ تقييم المواطنين لشعور بالأمن.	• إنشاء هيكل أمني ثنائي مع الولايات المتحدة يحدد عدد القوات، طبيعة المهام، الصلاحيات، آليات المساءلة. • تنفيذ إصلاحات قانونية لتوحيد القطاعات الأمنية وربطها بالدولة المركزية، وإخضاع الفصائل المسلحة للمراقبة المدنية. • تسريع مشروعات الغاز غير المرتبط بالنفط، إنهاء حرق الغاز، مثلاً استكمال مشروع ArtawiGas25. • تحديث الشبكات الكهربائية، تنويع مصادر الطاقة بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. • تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات لربط المدن والمناطق الإنتاجية بالموانئ (البصرة، الفاو). • تحسين مناخ الاستثمار عبر تشريعات جديدة، ضمانات سيادية، تسريع تصاريح المشاريع، مكافحة الفساد.	إعداد الأساس الأمني والمؤسسي، بدء المشاريع الإستراتيجية	الفترة الأولى (٢٠٢٥-٢٠٢٧)

2	مؤشرات: حجم الصادرات غير النفطية؛ عدد المشاريع التي تم إنشاؤها في الطاقة المتجددة؛ نسبة البطالة بين الشباب؛ تقييم جودة التعليم المهني؛ مستوى الإيرادات الضريبية من القطاعات الجديدة؛ رضى المستثمرين الأجانب.	• تعزيز الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز: البتروكيميائيات، الغاز الصناعي، تكرير النفط محلياً. • الشراكة مع مؤسسات أميركية/غربية لإنشاء مراكز للتكنولوجيا والطاقة المتجددة. • استثمار أكبر في التعليم المهني، والتقني المتعلق بالطاقة، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات. • تعزيز الربط اللوجستي مع دول الجوار وإقامة ممرات تجارتية (مثلاً إلى الخليج، تركيا، إيران). • تطوير السياحة الدينية والثقافية كمصدر دخل متنوع. • إطلاق سياسات وضوابط قوية للحكم الرشيد، مكافحة الفساد، شفافية الميزانية، آليات الرقابة البرلمانية والمجتمعية.	توسيع الشراكات، بناء القدرات المحلية، التنويع الاقتصادي	المرحلة المتوسطة (٢٠٢٨-٢٠٣١)
3	مؤشرات: نسبة الاعتماد على النفط في الميزانية؛ مستوى الشراكات الدولية المقيمة على أساس متساوٍ؛ قدرة العراق على تنفيذ مهمات دفاعية بدون دعم خارجي؛ نمو الناتج المحلي غير النفطي؛ توازن التنمية الإقليمية؛ مؤشرات السعادة والرفاه الاجتماعي للمواطنين.	• احتواء الاعتماد على النفط كركيزة رئيسية للدخل: خفض الحصة إلى نسبة أقل من الناتج المحلي الإجمالي مع استثمار الفوائض في الأصول السيادية طويلة الأجل. • بناء احتياطي استراتيجي للطاقة (غاز، كهرباء) يكفي الأزمات. • تأكيد قدرات القوات العراقية على مستوى التدريب، الاستخبارات، القيادة المحلية دون الاعتماد على الدعم الخارجي المباشر. • أن يصبح العراق شريكاً إقليمياً في الطاقة والتجارة والدفاع، من خلال تحالفات متعددة الأطراف. • جعل التنمية متوازنة بين الأقاليم، لضمان العدالة وتقليل النزعات الانفصالية أو الإحساس بالإقصاء.	بناء اقتصادات مستدامة، تأكيد السيادة الأمنية، دور إقليمي فاعل	المرحلة الطويلة الأمد (٢٠٣٢-٢٠٣٥)

السيناريوهات المستقبلية:

أ. السيناريو الأفضل

1. إنفاذ علاقة أمنية ثنائية متينة تجمع بين القوات العراقية والقوات الأميركية/شركاء خارجيين في أطر قانونية شفافة، تُركّز على التدريب، الاستخبارات، الدعم اللوجستي.
2. استثمارات ضخمة في الطاقة التقليدية والمتجددة تضع العراق في موقع محوري في إنتاج الغاز وتوليد الكهرباء، ما يقلل الاعتماد على الخارج ويُحسّن جودة الحياة للمواطنين.
3. مؤسسات الدولة تكون قوية، شفافة، متماسكة، تتفادى الصراعات الداخلية، وتُحقق عدالة توزيع الثروات بين الأقاليم.
4. العراق يكون جسراً تعاونياً بين دول الجوار، يُساهم في استقرار إقليمي، ويكون صوتاً مهماً في التنظيمات الدولية والإقليمية.

ب. السيناريو المتوسط

1. تحوّل جزئي في العلاقة الأمنية: بقاء الدعم الأميركي، لكن بأدوار محدودة؛ عراق قوي في معظم المجالات لكن لا تزال بعض الفراغات الأمنية موجودة.
2. مشاريع الطاقة تتحرك بنجاح، لكن بعض التأخيرات تحدث بفعل البيروقراطية أو الأزمات المالية أو التوترات الإقليمية.
3. التنمية الاقتصادية تتسارع في المدن والمناطق المركزية، لكن هناك تأخر في الأقاليم النائية.
4. مستوى الفساد يتحسن جزئياً، لكن تتطلب جهود مستمرة.

ج. السيناريو الأخطر

1. انسحاب سريع أو غير منظم للقوات الأميركية يؤدي إلى فراغ أمني، يُستغَل من الجماعات المتطرفة أو من دول إقليمية تزيد تدخلها.
2. انخفاض في ثقة المستثمرين العالميين، تأخر في المشاريع أو توقفها، ضغوط مالية على الدولة.
3. استمرار التباين الكبير بين الأقاليم، شعور بالإقصاء، تصاعد النزعات الانفصالية أو التوترات الطائفية ـ مما قد يُهدد وحدة الدولة.
4. ضعف الحوكمة، استمرار الفساد، تراجع الخدمات، موجات احتجاج اجتماعي تهدّد الاستقرار.

د. كيفية الإدارة للامتياز

1. إدارة التحوّل بوضوح وجدولة زمنية: لا يُمكن إلغاء OIR دفعة واحدة، بل الانتقال تدريجياً، مع تقييمات أمنية مستمرة.
2. آليات إشراف ومراقبة متعددة: تشمل الشركاء الدوليين، المجتمع المدني، مؤسسات الدولة، البرلمانات.
3. شفافية قانونية في العقود والمشاريع: تقديم العقود للمراجعة، الالتزام بالمعايير الدولية، ضمانات واضحة للمستثمرين.
4. التوزيع العادل للثروات: تأكيد أن المناطق التي تستضيف حقول نفط وغاز أو مشروعات بنية تحتية كبيرة تستفيد من التنمية المحلية، الوظائف، الخدمات.
5. تكوين تحالفات دولية متعددة الأبعاد: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، دول الخليج، آسيا؛ بحيث لا يعتمد العراق على جهة واحدة.

الخلاصة والاستنتاجات:

إن قرار مجلس الشيوخ الأميركي الذي يُلغي التفويض المُفتوح للقوات الأميركية في العراق هو لحظة محورية في تاريخ العراق الحديث. هو ليس مجرد خطوة رمزية، لكنه فاتحة لمرحلة جديدة يمكن أن ينتقل فيها العراق من دولة متأثرة للقرار الأمني الخارجي إلى دولة تدير أمنها وسياساتها بشكل مستقل، ضمن إطار شراكة ناضجة مع القوى الكبرى، أولها الولايات المتحدة.

لكن هذا التحول لا يسير من دون مخاطر كبيرة، خصوصاً إذا لم تُبنَ المؤسسات، إذا لم يُعالج الفساد، إذا لم يُجهَّز العراق من الداخل ليكون قادراً على التعاطي الأمني والسياسي والاقتصادي في واقع أكثر ضغوطاً وتنافساً إقليمياً ودولياً.

إذًا، الفرصة أمام العراق الآن تاريخية إذا أحسن استثمارها:

1. يمكن أن يُصبح نموذجاً في الشرق الأوسط لكيفية الانتقال من حالة تدخل عسكري خارجي إلى دولة سيادية مستقرة، مزدهرة اقتصادياً، عادلة اجتماعياً.
2. يمكن أن تُحفّز هذه المرحلة شراكات اقتصادية ضخمة، خاصة في الطاقة، الصناعة، التعليم، التكنولوجيا.
3. يمكن أن يعزز العراق موقعه الإقليمي، ليس كحلبة صراع، بل كمركز للتوازن والتعاون.

وأما إذا أخفق، فإن المخاطر كبيرة: فراغ أمني، استقطاب، وتراجع في الأداء الحكومي، وشكوك المستثمرين، وربما تصاعد الأزمات الاجتماعية والسياسية.

في النهاية، يبقى هذا القرار الأميركي نقطة تحول: قد يُسجَّل كخطوة لصالح العراق إذا أحسن استثماره، أو كعبء جديد إذا لم ترافقه إصلاحات أمنية وسياسية واقتصادية حقيقية. الكرة الآن في ملعب بغداد، فإما أن تثبت أنها دولة ذات سيادة مكتملة الأركان، أو تسمح لآخرين بأن يملؤوا الفراغ على حسابها. والمطلوب اليوم هو:

تعزيز الأمن الوطني عبر إعادة هيكلة القوات المسلحة وتحصينها من الانقسامات.

تفعيل الدبلوماسية المتوازنة مع واشنطن والجوار، لتفادي الفراغ الاستراتيجي.

تطمين الأسواق والمستثمرين بأن العراق يدخل مرحلة السيادة المنظمة، لا مرحلة الفراغ الأمني.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة